E/2011/44-E/C.16/2011/5

الأمم المتحدة

لجنـــة الخبـــراء المعنيـة بـالإدارة العامة

تقرير عن الدورة العاشرة

(4-8 نيسان/أبريل 2011)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2011

الملحق رقم 24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2011
الملحق رقم 24

لجنـــة الخبـــراء المعنيـة بـالإدارة العامة

تقرير عن الدورة العاشرة

(4-8 نيسان/أبريل 2011)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2011

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1728-0036

يتضمن هذا التقرير استنتاجات وتوصيات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها العاشرة المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 4 إلى 8 نيسان/أبريل 2011. وتتألف اللجنة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 45/2001، من 24 خبيرا يعيّنون بصفتهم الشخصية لمدة أربع سنوات. وقد تناولت اللجنة البنود الموضوعية التالية: (أ) الحوكمة العامة من أجل تحقيق نتائج كفيلة بتحسين نوعية الحياة للجميع في البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، وفي سياسات توفير الحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة؛ (ب) إدارة الأداء في الحوكمة في ما يتعلق بالأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما في ما يتعلق بالتعليم، باعتباره موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2011؛ (ج) استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.

المحتويات

الأول - مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1

الثاني - تنظيم الدورة 6

ألف - مدة الدورة 6

بـاء - الحضور 6

جيم - جدول أعمال 6

دال - انتخاب أعضاء المكتب 7

الثالث - موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها 8

ألف - أعمال اللجنة 8

بـاء - الحوكمة العامة من أجل تحقيق النتائج 9

جيم - إدارة الأداء في مجال الحوكمة، بما في ذلك ما يتصل بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتّفق عليها دوليا في ما يتصل بالتعليم 18

دال - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة 21

هاء - الجلسة المعنية بالطُرق الابتكارية لإثراء التعاون بين لجنة الخبراء والشعبة 24

واو - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة المقبلة للجنة الخبراء والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة 26

المرفق

قائمة الوثائق 28

الفصل الأول

مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها العاشرة

،

إلى قراراته 40/2002 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2002، و 60/2003 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2003، و 3/2005 المؤرخ 31 آذار/مارس 2005، و 55/2005 المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2005، و 47/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006، و 38/2007 المؤرخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2007، و 32/2008 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2008، و 18/2009 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2009، وجميعها يتعلق بالإدارة العامة والتنمية، وإلى القرار 2/2010 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2010 المتعلق بتعزيز التعاون في مجال السياسات العامة الدولية ذات الصلة بالإنترنت،

إلى قرارات الجمعية العامة 225/50 المؤرخ 19 نيسان/أبريل 1996، و 213/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001، و 277/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002، و 231/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003، و 55/59 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2004، و 34/60 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، وجميعها يتعلق بالإدارة العامة والتنمية، وإلى القرارات 202/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008، و 187/64 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2009، و 141/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010، المتعلقة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

بالعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم التوجيه البرنامجي إلى المجلس الاقتصادي

الاقتصادي والاجتماعي عن المسائل ذات الصلة بالحوكمة والإدارة العامة في مجال التنمية،

بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى البلدان في مجالات القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية، وإدارة التنمية، وتطوير الحكومة الإلكترونية والمتنقلة، وإشراك المواطنين في القطاع العام،

على دور الإدارة العامة في ضمان النمو المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمين للسلام والاستقرار السياسي، ولا سيما في البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات،

على دور الإدارة العامة في التخفيف من حدة الكوارث الناجمة عن الأزمات البيئية التي تظهر على الصعيد العالمي، وفي التأهب لهذه الكوارث والتصدي لها والتعافي منها، وخصوصا في التكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من المناطق المتضررة بشدة،

على دور الإدارة العامة في توفير الأمن العام والحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة بهدف الحد من عدم المساواة الاجتماعية، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، ومنع الاضطرابات الاجتماعية، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

على دور الإدارة العامة التي تتحلى بالمهنية في مدى فعالية أداء القطاع العام وقابليته للمساءلة،

بالتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها العاشرة[1] عن الحوكمة العامة من أجل تحقيق نتائج كفيلة بتحسين نوعية الحياة للجميع؛

بالتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها العاشرة عن حالات ما بعد النزاعات والكوارث، والحماية

---

[1] *24* (E/2011/44).

والحماية الاجتماعية، وإدارة الأداء في الحوكمة لتحقيق نتائج ذات أثر اجتماعي، وتمكين المواطنين، والترويج للتربية المدنية الجيدة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا في مجال التعليم، باعتباره موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس لعام 2011؛

بتركيز اللجنة على ”الحوكمة والإدارة العامتين المحليتين من أجل تحقيق النتائج: كيف ينبغي تحسين الإدارة العامة المحلية لدعم تنفيذ خطة التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية“، باعتبار ذلك موضوع دورتها الحادية عشرة لعام 2012؛

أن التوافق الوطني في الآراء والإدارة المتحلية بروح المواطنة، وكذلك الالتزام بالمهنية في تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية في إطار القواعد والأنظمة المقررة، وتحت قيادة فعالة توفرها الإدارة العامة على الصعيدين الوطني والمحلي، أمور حيوية بوجه عام، وخصوصا لإعادة التأهيل في مرحلة بعد الكوارث والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات؛

باستنتاجات اللجنة في ما يتعلق بضرورة مواصلة بناء القدرات من أجل التنمية في مجالات الإدارة العامة من خلال الدعوة، وتحليل الاحتياجات، والبحوث التحليلية، وتبادل التجارب الناجحة، والخدمات الاستشارية، وخدمات التقييم، والتدريب بواسطة شبكة الإنترنت وبغيرها، على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

بتوصية اللجنة بأن يستند المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد عام 2015 إلى الأهداف المتفق عليها دوليا، أي الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بوضع خطة عالمية للحماية الاجتماعية، وخصوصا للفئات السكانية الضعيفة والفئات الجديدة من المحرومين، وإقامة صلة أوثق مع خطة التنمية؛

بالأثر المستمر للأزمة المالية والاقتصادية على الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبتوصية اللجنة بأن يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الدول الأعضاء بأن تستعد لتلبية الحاجة إلى مواصلة تقديم مساعدات مالية وتقنية استثنائية دعما للأهداف الإنمائية للألفية بعد عام 2015؛

بالتحديات الناجمة عن تغير المناخ التي تواجهها الإدارة العامة في سعيها إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، ولا سيما في مجاليْ الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية في البلدان الفقيرة، وبتوصية اللجنة بأن يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي على البلدان بضرورة تقديم مساعدة فورية جديدة وإضافية، مالية وتقنية، إلى البلدان المتضررة بهدف منع فقدان ما أُحرز في السنوات الأخيرة من تقدم اقتصادي واجتماعي، وتفادي الانهيار الاجتماعي؛

بالحاجة إلى معلومات مستقلة في تقييم نتائج الإدارة العامة، وبتوصية اللجنة بأن يُعتبر أن للأمم المتحدة القدرة والمشروعية لتوفير هذه المعلومات، مثلما هو الشأن مع الأهداف الإنمائية للألفية؛

للمناقشات التي أجرتها الأمم المتحدة وللأعمال التي قامت بها في ما يتعلق بنظم الإنذار بمواطن الضعف، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة لجس النبض العالمي؛

إلى الأمانة العامة القيام بما يلي:

(أ) دعم مواصلة تطوير شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة من أجل بناء الشراكات، ونشر المعارف، وتبادل المعارف وتجارب التعلم من مواطن النجاح ومكامن الفشل، ومن ظروفهما وأسبابهما؛

(ب) مواصلة تيسير عملية توليد المعارف وتبادلها عن طريق قاعدة معارف الأمم المتحدة للدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة؛

(ج) مواصلة تطوير مستودع نشط للمعارف، في إطار قاعدة معارف الأمم المتحدة للدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة، يتضمن الدراسات التحليلية، ودراسات الحالات الإفرادية، والمبادئ التوجيهية، وغير ذلك من النواتج المتعلقة بتبادل المعارف بشأن مواطن النجاح في الحوكمة من أجل التنمية، وظروفه وأسبابه، ولا سيما في البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات والبلدان التي تواجه آثارا متراكمة لكوارث متتالية، مع المراعاة الواجبة للاختلافات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأشد البلدان فقرا؛

(د) إنشاء سجل مناهج عمل إلكترونية متاح على الإنترنت، كجزء من قاعدة معارف الأمم المتحدة للدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة، يتضمن برامج قطرية للحماية الاجتماعية؛

(هـ) الترويج على نحو أفضل للمبادرات الابتكارية في القطاع العام، وزيادة استفادة الدول الأعضاء من هذه المبادرات؛

(و) التعريف على نحو أفضل بالفرصة التي تتيحها جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، ونشر المعلومات عن الممارسات الجيدة والأفكار الابتكارية المستقاة من الجوائز، واستخدام دراسات الحالات الإفرادية في أنشطة بناء القدرات والتدريب، ودعوة البلدان إلى الاستفادة من التجارب الناجحة كل حسب سياقه الاجتماعي والاقتصادي، وتقييم أثر دراسات الحالات الإفرادية؛

(ز) إعطاء الأولوية لتدريب الأفضل من بين كبار المديرين وكبار موظفي الخدمة المدنية في مجال تنمية الموارد البشرية؛

(ح) مواصلة تعزيز الدعم الذي تقدمه من أجل بناء القدرات في القطاع العام في حدود الموارد المتاحة؛

(ط) مواصلة تقديم المساعدة في مجالات التحليل وخيارات السياسات وبناء القدرات للبلدان في مرحلة ما بعد النزاعات، ولا سيما بناء قدراتها في مجال الحوكمة اللازمة للتنمية وللتفاوض مع العدد الكبير من الجهات الفاعلة الخارجية المشاركة في التعمير في مرحلة ما بعد النزاعات؛

(ي) مواصلة تزويد البلدان في حالات ما بعد الكوارث بالمشورة في مجال السياسات، وإجراءات بناء القدرات، والأدوات اللازمة لإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود الإنعاش والتعمير، وترسيخ المساءلة العامة، ومنع الفساد؛

(ك) مساعدة البلدان على تعزيز مؤسسات الحوكمة القائمة على المشاركة بهدف جعل الإدارة العامة أكثر انفتاحا وشفافية وتعرُّضا للمساءلة وتجاوبا مع المواطنين في جميع البلدان، مع التركيز بوجه خاص على التحول الجاري في المنطقة العربية؛

(ل) مواصلة الأنشطة المتعلقة بموضوع تقديم الخدمات العامة وإشراك المواطنين في المساءلة ومنع الفساد؛

(م) مواصلة تقديم المساعدة في تنفيذ خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ولا سيما في مجالات الحكومة الإلكترونية، وإدارة الإنترنت، وتعزيز التعاون في شؤون السياسات العامة ذات الصلة بالإنترنت؛

(ن) مواصلة تقديم المساعدة في بناء القدرات والتعاون التقني اللازم للحكومة الإلكترونية، بما في ذلك عن طريق زيادة تطوير أداة القياس لتقييم مدى جاهزية الحكومة الإلكترونية؛

(س) دعم بناء القدرات اللازمة لإدارة الأرشيف، لا سيما في مجال الإدارة العامة.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - مدة الدورة

1 - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 45/2001، من 24 خبيرا يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناء على ترشيح من الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها العاشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 4 إلى 8 نيسان/أبريل 2011.

باء - الحضور

2 - حضر الدورة 22 عضوا من أعضاء اللجنة. وحضرها أيضاً مراقبون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى.

3 - وحضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: لويس ف. أغيلار فيلانويفا (المكسيك)، وروينا بيثيل (جزر البهاما)، وميخائيل ديميتريف (الاتحاد الروسي)، وميريديث إدواردز (أستراليا)، ووالتر فوست (سويسرا)، وبن هاو (الصين)، وبان سوك كيم (جمهورية كوريا)، ومشتاق خان (بنغلاديش)، وفرانسيسكو لونغو مارتينيز (إسبانيا)، وهيام نشاش (الأردن)، وبيتر أنيانغ نيونغو (كينيا)، وبول أوكيست (نيكاراغوا)، ومارتا أويانارتي (الأرجنتين)، وأوديت رامسنغ (جنوب أفريقيا)، وسيريبورابو كيسافا راو (الهند)، ومارغريت سانير (المملكة المتحدة)، وفاليريا تيرميني (إيطاليا)، وغوينـدولين ويليامز (ترينيداد وتوباغو)، وسوزان ل. وودوارد (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفيليب يو (سنغافورة)، ونجاة زروق (المغرب)، ويان زييكوف (ألمانيا).

4 - ولم تتمكن فيتوريا دياس ديوغو (موزامبيق) وجوزيف ديون نغوت (الكاميرون) من الحضور شخصياً بسبب مسؤولياتهما الإدارية.

5 - ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة في الموقع الشبكي للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة التابعة للأمم المتحدة: http://www.unpan.org/cepa.

جيم - جدول أعمال

6 - كان جدول أعمال اللجنة في دورتها العاشرة كما يلي:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - الحوكمة العامة من أجل تحقيق نتائج كفيلة بتحسين نوعية الحياة للجميع عن طريق دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية:

(أ) الإطار المفاهيمي؛

(ب) البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث؛

(ج) توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة.

4 - إدارة الأداء في مجال الحوكمة بما في ذلك في ما يتعلق بتنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً المتصلة بالتعليم، موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2011 الذي سيجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

5 - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.

6 - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة الحادية عشرة للجنة.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

7 - يشغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال الدورة الحالية:

:

لويس **أغيلار فيلانويفا** (المكسيك)

:

والتر **فوست** (سويسرا)

بان سوك **كيم** (جمهورية كوريا)

بيتر **أنيانغ نيونغو** (كينيا)

:

سوزان ل. **وودوارد** (الولايات المتحدة الأمريكية)

الفصل الثالث

موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها

ألف - أعمال اللجنة

8 - في الجلسة الافتتاحية، رحب لويس أغيلار، رئيس الدورة التاسعة، بالخبراء والمراقبين مشيرا إلى أن الدورة العاشرة تشكل فرصة لتجديد الالتزام بولاية اللجنة، وإلى أن العنصر المتعلق بالبلدان في مرحلة ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، بما في ذلك توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، الذي يندرج ضمن موضوع هذه السنة، وهو الحوكمة العامة من أجل تحقيق النتائج، يستحق تحليلاً دقيقاً وعميقاً إلى أبعد الحدود.

9 - وأدلى غونزالو غوتيريز رينيل، الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأول خطاب من الخطابين الاستهلاليين. وذكر أن موضوع الدورة العاشرة للجنة قد جاء في الوقت المناسب حيث يطرح الركود وارتفاع أسعار المواد الغذائية والبطالة وتراجع الخدمات الاجتماعية تحديات خاصة أمام الحوكمة الفعالة وشرعية الدول. وتدرك الأمم المتحدة أن العلاقة الوثيقة بين الحوكمة العامة والتنمية الاقتصادية تستلزم تكاملاً منهجياً بين السلام والتنمية للحد إلى أدنى مستوى من أسباب النزاع والاستياء الاجتماعي. وتتجلى نتائج الحوكمة العامة، على سبيل المثال، في مجال التعليم الذي يشكل موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2011. وبالفعل، تعيش الغالبية العظمى من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في دول متضررة من النزاعات ودول هشة. وبالإضافة إلى ذلك، تكمّل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المهارات التعليمية في ترجمة العمليات الأهلية إلى نماذج محلية للتنمية المستدامة. وكرر الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، جومو كوامي سوندارام، التأكيد على أن الحكومات التي تضررت من الأزمة المالية والاقتصادية تمرّ بأوقات صعبة لأنها ممزقة بين احتياجات الإنعاش القصيرة الأجل والاحتياجات إلى الاستثمارات الطويلة الأجل. وأضاف أن هذا هو السبب الرئيسي لتركيز اللجنة على الحوكمة، ولا سيما تحسين الحوكمة الإنمائية. وذكر الأمين العام المساعد أن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية، شا زوكانغ، أحاط علما في اجتماع عقد مؤخرا مع وزراء المالية في أفريقيا، بشواغل الوزراء إزاء

إهمال دور الحكومات على مدى العقود الماضية، نتيجة لسوء النصائح المقدمة من الوكالات الدولية. وحثّ اللجنة على مواصلة تركيزها في الدورة التاسعة على كيفية جعل الحكومات أكثر استجابة للتنمية، بما في ذلك إشراك المواطنين على نطاق واسع. وشدد على أن من بين المصاعب التي ينبغي معالجتها كيفية تحقيق نتائج أكبر باستخدام موارد أقل في ظلّ التخفيضات في الميزانية. وتطرق وكيل الأمين العام في الملاحظات الختامية التي أدلى بها في اليوم الأخير من الدورة العاشرة إلى مناقشات اللجنة وأيد توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء مزيد من الدراسات وتعزيز تبادل المعارف من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية في مجال الإدارة العامة.

انتخاب أعضاء المكتب

10 - دعا المسؤول بالوكالة عن شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، جون - ماري كوزيا، إلى تقديم ترشيحات لانتخاب أعضاء المكتب للدورة العاشرة. وأوصى السيد ديميتريف بإعادة انتخاب الأعضاء الحاليين. وثنت السيدة نجاة والسيدة رامسنغ والسيد راو والسيد كيم على هذه التوصية. ونظراً لعدم تقديم أي ترشحيات أخرى، أُعيد انتخاب أعضاء المكتب الحاليين.

باء - الحوكمة العامة من أجل تحقيق النتائج

الإطار المفاهيمي والتشغيلي

11 - لاحظ السيد لونغو والسيدة إدواردز في معرض تناولهما تفاصيل الورقة المتعلقة بالإطار المفاهيمي للحوكمة العامة من أجل تحقيق النتائج (E/C.16/2011/2) التي أعدها السيد أغيلار، التغير الكبير الذي يشهده مفهوم الحكم وتحليله. ويتمثل أحد أسباب التغير في رد الفعل إزاء نجاح النهج المؤسسي الجديد للإدارة العامة الجديدة. أما السبب الآخر، فهو أن الحكومات، في مواجهتها لهذه التحديات والتوقعات والتوترات الجديدة، تعمل في بيئة متزايدة التعقيد تتعاظم صعوبة التنبؤ بها، دون أن تتوافر لها في الغالب الموارد الكافية ولا المؤسسات الملائمة. ولم يعد المصطلح الأحدث، ”الحوكمة“، يعني السياسة العامة فقط، بل دورة صنع السياسة العامة بأكملها وبات يعكس تغير دورها من الهيمنة إلى التيسير وتنظيم العلاقات والتعاون مع العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة وآليات المساءلة في حقبة

جديدة من التواصل. وباتت اقتصادات السوق والجهات الخاصة التي تقدم المنافع العامة تتطلب المزيد من التنظيم والمهارات مثل إدارة العلاقات عبر الحدود والتكيف السريع إزاء المخاطر. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن المشاكل التي تواجهها الحكومات عالمية في معظمها، ولم توضع لها حلول مناسبة.

12 - وفي إطار تقييم النتائج، يجب أيضا إعادة النظر في الأولوية المعطاة للكفاءة، والمؤشرات القصيرة الأجل، وقياس ما يمكن قياسه كماً بدلا من قياس ما يهمّ بالفعل. وأوضح السيد لونغو أن ما يهم هو اختيار المعايير قبل اختيار المؤشرات، واقترح سبعة معايير مشيراً إلى المشاكل التي يتعيّن تجنبها. وعززت الأمثلة المقدمة من الدول الأعضاء أهمية تحقيق نتائج مناسبة اجتماعيا، وتحديد المقاييس للأهداف التي يستغرق تحقيقها وقتا طويلا، واستقلال التقييمات والمعلومات المقدمة، وأن الأهداف الكمية قد تخفض من النوعية إذا لم تؤخذ أيضاً في الحسبان.

13 - وحثّ السيد خان على إعادة النظر بشكل جذري في طبيعة الحوكمة خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي بلغت مرحلة النضج وتتبع القواعد. ولاحظ أن السياسة والاستقرار السياسي يختلفان في البلدان الفقيرة. ودعا إلى إجراء تحليلات قطرية وإقليمية محددة للنظام الاجتماعي الذي تحدث فيه الحوكمة من أجل تحسين النتائج. وأيد السيد ديميتريف هذا الرأي مؤكدا أن الأخذ بمفهوم الحوكمة من أجل تحقيق النتائج يستهلك القدرات إلى حد كبير، وأضاف أنه ينبغي عدم المبالغة في التأكيد على أثر المؤسسات وإنفاذ القواعد فيها عندما تكون هذه المؤسسات ضعيفة أو تتعرض للتجاهل أو تكون مواردها شحيحة. وشدد السيد هاو على الحاجة إلى إدراج المسائل الاقتصادية وضرورة التنمية في مناقشة الأداء الجيد في القطاع العام.

14 - ونوقشت جوانب أخرى منها ما يلي: هل القيادة الجيدة أهم من المؤسسات حيث تكون الموارد والقدرات المؤسسية منخفضة؟ وهل هناك مبادئ عالمية تنطبق في جميع البلدان والمناطق؟ وهل الديمقراطية شرط مسبق للحوكمة من أجل الصالح العام، وإذا كان الأمر كذلك، هل هذا يتطلب تربية مدنية، أم أن النتائج تتوقف أكثر على الجهة المسؤولة عن التوظيف

والمعدات والتدريب والأجور في مجال الخدمة العامة؟ وهل البرلمان عامل ميسّر أم معرقل؟

البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

15 - عرضت السيدة وودورد ورقتها عن البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات ومرحلة ما بعد الكوارث الواردة في مذكرة الأمانة العامة (E/C.16/2011/3) مؤكدة أن هاتين المرحلتين تطرحان تحديات وشروطاً ومتطلبات مختلفة نوعياً عن التي تقوم عليها معارفنا وممارساتنا في مجال الإدارة العامة والحوكمة العامة من أجل تحقيق النتائج. وتجمع المنظمات الدولية والجهات المانحة هاتين الفئتين معاً لأنهما بالضبط لا تستوفيان الشروط اللازمة للاستفادة من برامج المعونة العادية، فتسميانهما أزمات أو حالات طوارئ، ولكن التحديات التي تطرحها هاتان المرحلتان مختلفة في الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان الخارجة من الحروب التعامل مع طائفة واسعة من المهام والبرامج والتوقعات التي تحددها الجهات المانحة، والتي تتجاوز إلى حد كبير الدولة أو تبني القدرات المحلية من أجل إيصال المعونة والإدارة المالية العامة وليس من أجل السلام. وعلى النقيض من ذلك، ليس هناك أي آليات دولية منهجية أو منسقة متفق عليها لمساعدة البلدان التي تواجه كوارث متكررة بسبب الأزمة البيئية العالمية، وإنما آليات إغاثة مخصصة وقصيرة الأجل وغير كافية فقط. بيد أن المساعدة المقدمة إلى الفئتين يجب أن تعيد التركيز على التنمية من أجل توفير فرص العمل والرعاية الاجتماعية والسلام.

16 - وأفادت السيدة رامسنغ أن سكان جنوب أفريقيا علموا أنه ليس هناك حلول لإعادة بناء الحكومة والإدارة العامة بعد النزاع (والنضال من أجل التحرر) يمكن اقتراحها الآن في مرحلة ما بعد الاستفتاء في جنوب السودان. وبالأحرى، فإن مشاركة المواطنين وإشراكهم المتزايدين في عمليتي تحديد السياسات والحكم كفيلان ببناء الثقة اللازمة لمواصلتهما. فبناء القدرات التقنية وتنمية المهارات لا يقومان بذلك. وينبغي أيضا أن تفرض الصلة بين الأمن ومشاركة الشعب تغييراً في التدخل الدولي لوضع حدود وقواعد للاشتباك مقبولة للجميع.

17 - وبدأ السيد أوكيست ورقته المتعلقة بالأزمة البيئية والإدارة العامة في البلدان النامية بالتحذير من أن العالم حاليا في حالة نكران لوجود ترابط بين تلك المسائل، على الرغم من تزايد الوعي، مشيراً إلى أننا نخسر وقتا ثمينا. فمسائل من قبيل اللاجئين البيئيين، والتحولات العميقة في المحاصيل الزراعية والخسائر في المحاصيل؛ وفقدان الموائل، والسلاسل الغذائية، والتنوع البيولوجي، والأمن الغذائي ليست سوى أمثلة عن مشاكل منتشرة وكبيرة جدا، تمس أجزاء كثيرة من العالم - أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا - بحيث يتعين على المجتمع نفسه أن يحشد طاقاته ليتمكن من التصدي لتحديات متعددة على مدى سنوات عديدة.

18 - وفي ما يتعلق بالبلدان في مرحلة ما بعد النزاعات، قال السيد خان إن الإشراك لا يكفي إذا لم تكن الموارد كافية لتلبية التوقعات المرتفعة في صفوف السكان. وسألت السيدة إدواردز ما إذا كنا نعرف ما يصلح وما لا يصلح ليُستخدم كآليات للإشراك. ولتمكين البلدان في ما يتعلق بالجهات المانحة، استشهدت السيدة سانير بالجهود الكينية المبذولة حالياً لبناء مهارات التفاوض مع الجهات المانحة والمجموعات التجارية. وأيد السيد نيونغو التوصيات الواردة في الورقة في ما يتعلق بالتبسيط وتمكين الحكومات المحلية من أخذ زمام المبادرة في التنمية على المستوى المحلي. وحث السيد فوست الأمم المتحدة على وضع حد للآثار المدمرة التي يخلفها دوران الموظفين المتكرر على الاستمرارية، نتيجة العقود القصيرة الأجل المبرمة مع الموظفين الدوليين التي تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر وستة أشهر. وأضاف السيد كيم قائلاً إن اللجنة، بوصفها هيئة خبيرة في مجال الإدارة العامة، يجب أن تقدم أفكاراً أفضل لتكون المعونة فعالة. وأكدت السيدة أويانارتي على الحاجة في حالات ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث على حد سواء، إلى إدارة عامة يتولاها متخصصون يتقاضون أجوراً جيدة ويتلقون تدريباً مستمراً ويتمتعون بالقدرات اللازمة.

19 - وفي ما يتعلق بالبلدان في مرحلة ما بعد الكوارث، وافقت السيدة سانير السيد أوكسيت على أنه يمكن اتباع نهج استباقي وعلى أن التهاون لا يفيد. وأشارت السيدة وليامز إلى الرسالة العامة التي مفادها ”عليهم وليس علي“ التي تبعثها النخبة أيضاً. وأكد السيد هاو على أهمية الاستراتيجيات والآليات

الوقائية القائمة بالفعل من أجل تعبئة الموارد. ولوحظ أن كل هذا يجب دعمه بإطار قانوني يمكّن الحكومة من اتخاذ إجراءات سريعة. ولاحظت السيدة تيرميني أن حالات ما بعد الكوارث توضح جيدا المفهوم الجديد للحوكمة المتشابكة، الذي يتعيّن في إطاره على الحكومات الوطنية بناء تحالفات وشبكات وروابط مع أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي. وركزت السيدة وليامز أيضا على إدارة المعارف ورأس المال العاطفي، وخلص السيد أوكيست إلى أن البعد الزمني مهم لأن معظم التحولات يستغرق جيلاً أو جيلين، لا بضع سنوات فقط.

سياسات الحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة

20 - لخص السيد نيونغو مساهمته في الوثائق الرسمية (E/C.16/2011/3) بتحديد خمسة أنواع من السياسات والبرامج للحماية الاجتماعية، والتمييز الأهم بين السياسات والبرامج في البلدان المتقدمة النمو ونظيراتها في البلدان النامية، والسؤال الرئيسي العالق في ما يتصل بالحماية الاجتماعية هو: لماذا تفشل الحكومات في توفير الحماية الاجتماعية حتى عندما تتوافر لديها الموارد للقيام بذلك؟ والحالات الناجحة، مثل ملاوي والبرازيل، هي نتاج للقيادة، مما يوحي بأن الجواب يكمن، محليا، في مصالح أصحاب السلطة وإيديولوجيتهم، حيث لا تُسمع أبدا أصوات الضعفاء على المستوى السياسي، ودوليا، في إيديولوجية برامج التكيف الهيكلي التي صدرت عن البنك الدولي في الثمانينيات من القرن الماضي (وإن كانت لا تزال مستمرة).

21 - وأثارت السيدة وليامز، في مناقشتها، تساؤلات حول دور الإدارة العامة في ذلك الفشل، ولا سيما في عهد التنظيم الجديد للشؤون العامة. وربما يعزى ذلك إلى السياسات الفاشلة - المتعلقة بالاقتصاد الكلي وبالحماية الاجتماعية - ولكنه يعزى أيضا إلى القيود المفروضة على الموارد العامة المرصودة للحماية الاجتماعية بسبب الالتزامات بسداد الديون، والفساد وسوء إدارة الموارد، ودور الوكالات المانحة التي تتصرف بحسن نية ولكنها تتعرض في كثير من الأحيان للتضليل.

22 - وتضطلع الأمم المتحدة بدور خاص في مجال الحماية الاجتماعية بسبب الالتزام العالمي من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، وهي أشمل مجموعة على الإطلاق لسياسات الحماية الاجتماعية وضعتها منظومة الأمم

المتحدة. غير أن الفقر يظل واسع الانتشار، مع ما يترتب عليه من عواقب في ما يخص عدم المساواة الاجتماعية والنزاعات. وسأل السيد نيونغو ما إذا كان ذلك الالتزام العالمي سيستمر بعد عام 2015. وينبغي أن تنظر الأمم المتحدة في وضع برنامج عمل عالمي، لا أن تكتفي بالتزامات الحكومات، ويشمل ذلك تسليط الضغوط الدولية والاجتماعية، القوية على الحكومات التي لا تفي بالالتزامات التي وقعتها، ومساعدة الأمم المتحدة للحكومات التي تفتقر إلى الموارد ولا تستطيع الوفاء بتلك الالتزامات. وقدّم السيد فيلاريال، رئيس فرع إدارة التنمية التابع لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، معلومات عن الأعمال الحالية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال الحماية الاجتماعية ووصفها بأنها تتبع مسارين متقاربين: (أ) الاعتراف المتزايد بالمخاطر والطوارئ المتعلقة بخطة التنمية (ومن بينها الكوارث الطبيعية)، وبسياسات محددة (مثل سياسات الاقتصاد الكلي السيئة التي تسبب البطالة)، والبحث عن سياسات للحد من هذه المخاطر؛ (ب) المناقشات الجارية حول التكاليف الباهظة للأزمة المالية والاقتصادية، والتي تشمل حاليا أزمتي الغذاء والطاقة، وما إذا كانت إقامة نظام كاف للإنذار بمواطن الضعف أمرا ممكنا.

23 - وأثارت هذه الأوراق نقاشا حيويا حول ما يمكن تقديمه من مساهمة خاصة من جانب الخبراء في الإدارة العامة لهذه القضية الكبيرة المتعلقة بالسياسات العامة التي تتسم بدرجة عالية من التخصص وبأنها أيضا ذات صبغة سياسية عالية. واعترف السيد نيونغو بأنه نظرا لمدى تعقيد هذه المسألة، فإنه ركز على جانبين من الواضح أنهما يقعان ضمن اختصاص اللجنة: (أ) كون تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية أمرا صعبا للغاية يتطلب الكثير من القدرات والموارد ويحتاج إلى تعبئة القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية؛ ومن ثم، ماذا اختارت الحكومات في البلدان النامية، حيث لم توفر القوى الاجتماعية وطبيعة الدولة تسوية لهذه المسألة وحيث شكلت القيود التي تحد من القدرات في مجال الموارد وفي المجال الإداري تحديا كبيرا، ولماذا كان بعضها فعالا؟ (ب) ماذا ينبغي أن تفعله الأمم المتحدة في ضوء التزامها بالحماية الاجتماعية من خلال الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظت السيدة وليمز أنه في ما يتعلق بالأهداف 3 و 6 و 7، تشكل الإدارة العامة باعثا كبيرا على التفاؤل. وقررت اللجنة، بناء على اقتراح السيد دميتريف، تكريس مزيد من الوقت لصياغة التوصيات وذلك

بعقد اجتماع لفريق عامل يعنى بالحماية الاجتماعية. وينبغي أن تقوم التوصيات أيضا على الورقات المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي قدمت في الدورة التاسعة للجنة الخبراء، وعلى مناقشة الغرض من الحماية الاجتماعية، كما اقترحت ذلك السيدة وليمز، وهو غرض يتمثل حسب السيد أغيلار في بناء القدرة الاجتماعية للشعوب على تقرير مستقبلها.

24 - وأضاف السيد خان أن أحد أسباب تعقيد المسألة يكمن في أوجه ترابطها، مما يجعل من الصعب تفسير البيانات. وقدم السيد هاو كمثال العلاقة التي جرى تحديدها في الصين بين الصحة والفقر، واقترح اعتبار التأمين الصحي أولوية بالنسبة للبلدان التي تركز على التخفيف من حدة الفقر. وحسب السيد كيم، فإن قواعد البيانات متأخرة، حيث أنها لا تزال تعتمد على المؤشرات الكلية بدلا من الإحصاءات المعمقة اللازمة، مثل الإحصاءات الواردة على سبيل المثال في الحولية الإحصائية الأفريقية. ورغم أن الدولة هي أهم مصدر للحماية الاجتماعية وفقا للسيد هاو (وإن كان السيد كيم قال بوجوب تحمل الشركات الكبرى والجامعات والمستشفيات نصيبها أيضا من تلك المسؤولية)، فقد احتدم النقاش حول أفضل طريقة للقيام بذلك، كأن يتم ذلك مثلا عن طريق النمو الاقتصادي أو البرامج المحددة الأهداف، ويتضح ذلك من أمثلة كل من أستراليا وبنغلاديش ونيكاراغوا. وطلبت السيدة سيهاتل إلى الأمم المتحدة أن تقدم وثائق السياسات التي نجحت في بلدان فقيرة.

25 - وأضاف السيد أوكيست أنه بالموازاة مع مناقشة اللجنة لمسألة الإدماج في البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات، ثمة حاجة إلى تعريف الاستبعاد، ومثال ذلك الفقراء الذين يفقدون حقوقهم في الرعاية الصحية والتعليم بسبب سياسات التكيف الهيكلي التي تقوم على استرداد الكلفة. ويتمثل مصدر آخر للاستبعاد في سرية قوائم المستفيدين، وهو ما يشكل مصدرا هاما للفساد. وأضافت السيدة أويهانارتي أن الإدارة العامة ينبغي أن تنشئ سجلات عامة لبرامج الحماية الاجتماعية لزيادة إمكانية المساءلة. وتساءلت في إطار الالتزام الدولي بالتدخل لحماية الفئات السكانية الضعيفة، عما إذا لم يكن ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للموارد المخصصة لتدريب الخبرات المحلية على توفير تلك الحماية الاجتماعية، وذلك لتجنب النفقات الدولية الكبيرة وفي الوقت ذاته تحقيق نتائج أكثر استدامة.

الفريق العامل المعني بالحماية الاجتماعية

26 - أعلن مقرر الفريق العامل المعني بالحماية الاجتماعية، السيد دميتريف، أن مناقشات الفريق أسفرت عن ورقة شاملة بما فيه الكفاية عن القضايا والمقترحات العملية التي ينبغي أن تحظى بقدر كبير من الاهتمام لدى واضعي السياسات (انظر http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan045336.pdf).

27 - وبالإشارة إلى الجزء من الورقة الذي يتعلق بالتحويلات النقدية، حذر السيد أوكيست من اتباع النهج الواحد الذي يناسب الجميع لأن هناك فرقا أساسيا بين البلدان التي تتراوح فيها معدلات الفقر بين 8 و 10 في المائة والبلدان التي تتراوح فيها بين 60 و 80 في المائة. وفي ما يتعلق بالفساد، نبه إلى أنه ينبغي للمرء أن ينظر إلى الجرائم الكبيرة لغسل الأموال والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى الفساد الكبير والصغير والمكتوم. وحث أيضا على المساواة في تطبيق المعايير وتنفيذ الضوابط. ووافق السيد خان على أن الحديث عن الفساد بشكل عام ليس مفيدا، خصوصا عندما يكون هناك اختلاف هيكلي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، حيث أن البلدان النامية ليست دائما نظما سياسية تتقيد بالأنظمة. وحذر السيد فوست أيضا من أن القوانين المتعلقة بإجراءات الشراء التي تستهدف مكافحة الفساد تظل غير فعالة عند إعفاء بعض المؤسسات، من قبيل الصناعات العسكرية والاستخراجية. وقال السيد راو، مع ذكر أمثلة توضيحية من الهند، إن الإجراءات الإدارية يمكنها أن تقلل من مستوى الفساد في بلد ما. بيد أنه حذر من أن نفس الإجراءات الإدارية يمكن أن تسبب أيضا أشكالا جديدة من الفساد. وأوصت السيدة وليمز، وفقا لذلك، باستعراض فئة جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته. وشدد المراقب عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الأهلية المهنية في الخدمة العامة، مما أثار نقاشا طويلا حول النزاهة مقابل الحياد. وحث كل من السيد خان والسيد نيونغ والسيدة ساينر على التحلي بالواقعية في ما يمكن تحقيقه في البلدان النامية. فبدلا من السعي إلى بيروقراطية تتقيد بالأنظمة وفقا لنظرية فيبر، ثمة حاجة إلى الاعتراف بالتحديات الشخصية اليومية التي تواجه موظفي الخدمة المدنية في مقاومة الفساد، والنظر إلى الروح المهنية بوصفها سيرورة وليس حدثا، وتركيز بناء القدرات في ما يتصل بالمساءلة على مجالات الفساد المضرة

بشكل خاص. وأضافت السيدة أويهانارتي إلى ذلك الدور الرئيسي الذي تؤديه إمكانية الحصول على المعلومات في المحفوظات الإدارية، بينما أضاف السيد هاو ذكر التمكين عن طريق الإنترنت.

توصيات للحوكمة العامة من أجل تحقيق النتائج عموما

28 - يمكن للأمم المتحدة أن تكون حافزا مهما ووسيطا لنقل المعرفة بشأن الطرق المجدية ووقت الأخذ بها ومبرراتها؛ ومن ثم، فإن اللجنة توصي الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمساعدة الحكومات في جانب الكيفية، بوسائل منها مثلا وضع أدلة عن أفضل الممارسات، وآليات الرصد والاستعراض المستمرين، وبناء منظمات تتميز بثقافة التعلم.

29 - وتوصي اللجنة الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بكفالة أن يكون لدى الأمم المتحدة القدرة على توفير معلومات مستقلة، مثل المعلومات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، التي يتعذر بدونها تقييم الأداء بصورة مستقلة.

30 - وإذ يساور اللجنة القلق إزاء إمكانية تعزيز أطر الحوكمة التي قد تكون مكلفة للغاية أو غير ملائمة لظروف بلد ما، والتي قد يجري اعتمادها مع ذلك نتيجة لضغوط المواطنين والضغوط الدولية، فإنها توصي بأن تضيف الأمانة العامة مسألة الوعي بالظروف الوطنية والإقليمية في ما تقوم به من أعمال الدعوة والمساعدة.

31 - وبالنظر إلى أهمية الحوكمة الديمقراطية لتحقيق نتائج إيجابية من أجل التنمية، تطلب اللجنة إلى الأمانة العامة استكشاف السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تدعم بها بناء القدرات من أجل الديمقراطية وإرساء ثقافة ديمقراطية في البلدان النامية.

توصيات للبلدان في مرحلة ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

32 - يستلزم طابع المساعدة الدولية الراهنة للبلدان في مرحلة ما بعد النزاعات إعادة تقييم جذرية من أجل التبسيط، ومراعاة الوقت اللازم لتحقيق سلام مستدام بولايات وأموال متعددة السنوات، وإعطاء زمام القيادة للحكومات المحلية في اختيار أولوياتها في ما يتصل بالظروف المحلية، والتحول من دور وضع القواعد إلى دور التيسير.

33 - وينبغي أن تنمي الأمانة العامة قدراتها لتكملة المساعدة الجارية في مجال السلام والأمن، عن طريق إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في ظل المساعدة البالغة الأهمية (والمفقودة حاليا) في ما يتعلق بقدرات الإدارة في مجال التنمية، وتحديدا إسداء المشورة في مجال الخيارات وتحديد وظائف الخدمة المدنية الحاسمة لفهم عملية وضع السياسات الاقتصادية، والتدريب على مهارات التفاوض مع الجهات المانحة والمجموعات التجارية، ومساعدة الإدارة العامة على دعم قطاع الإنتاج، بالشراكة مع القطاع الخاص.

34 - ويجب أن تتحول برامج تطوير القطاع العام في البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات من المساعدة التقنية التي يقدمها مستشارون أجانب والتي تنشئ خدمة مدنية موازية بدون نقل للمعرفة، إلى إنشاء إدارة عامة متأصلة محليا ومؤهلة مهنيا.

35 - وينبغي للأطراف الفاعلة الدولية التي تتدخل في البلدان في مرحلة ما بعد النزاعات أن تعيد النظر في مفاهيم الأمن للاعتراف بارتباطه اللازم بمشاركة عامة الجمهور، والأهمية الاستراتيجية للإدارة المحلية، وضرورة بناء الثقة في ما يخص البرامج التقنية من أجل بناء القدرات وتنمية المهارات.

36 - وتوصي اللجنة الأمانة العامة بإنشاء مستودع فعال للمعرفة بالطرق الناجحة وكيفية ومبررات تطبيقها في العمليات الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع، بما في ذلك مشاركة المواطنين في إعادة بناء الدولة، وإرساء خدمة مدنية فعالة، وتقديم ابتكارات في مجال الإدارة العامة، وربما عن طريق دراسات حالات إفرادية لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة.

37 - والأزمة البيئية ليست فقط قضية تغير المناخ، بل هي أيضا تهديد بالغ للتنمية وللأمن البشري. وتحث اللجنة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على المساهمة في آلية دولية لتمويل عمليات التكيف وتقديم الدعم التقني لمعالجة الخسائر الزراعية وانعدام الأمن الغذائي. وهي تحث شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية على مساعدة البلدان في إعادة الهيكلة الجذرية للإدارة العامة وإدارة التنمية المطلوبة لمواجهة تحديات الآثار المتراكمة للكوارث المتعاقبة.

توصيات من أجل توفير الحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة

38 - ينبغي أن تكون حماية الفئات الضعيفة من أولويات كل حكومة فتوفّر لها الحماية الاجتماعية في حدود الموارد المتاحة.

39 - وينبغي أن تشمل المعايير الخاصة باستراتيجيات الحماية الاجتماعية ما يلي: (أ) القدرة على تحمُّل التكاليف؛ (ب) القيم الوطنية المتصلة بأخلاقيات التضامن الاجتماعي؛ (ج) تحقّق الإنصاف رأسيا وأفقيا؛ (د) الدعم المقدم من جهات فاعلة من غير الدول؛ (هـ) مراعاة المنظور الجنساني؛ (و) الاستدامة مع مرور الزمن؛ (ز) إمكانية الإلغاء التدريجي حسب الاقتضاء لتجنب التبعية الفردية والفخاخ المالية؛ (ح) الكفاءة الإدارية.

40 - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة المستبعدة حاليا من التيار الرئيسي لبرامج الحماية الاجتماعية، مثل العمال المهاجرين، والمشرّدين، وبعض الأقليات كالشعوب الأصلية، ومن يُرفض منحهم جنسية البلدان التي يعيشون فيها.

41 - ورغم التزام الأمم المتحدة بالحماية الاجتماعية من خلال الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والأعمال التي تضطلع بها برامج ووكالات كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، فإن الفقر وعدم المساواة ما زالا متفشيين على مستوى العالم بأسره. ومع اقتراب عام 2015، ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء على وضع برنامج عمل عالمي للحماية الاجتماعية يكون مرتبطا بشكل أوثق ببرامج التنمية الوطنية إلى ما بعد عام 2015، الموعد المستهدف.

42 - ويشكل بناء قدرات أجهزة الإدارة العامة على تنفيذ تلك الأهداف على الصعد الدولي والوطني والمحلي إسهاما مهمّا في برنامج العمل العالمي هذا وفي مشاركة الأمم المتحدة المستمرة.

43 - ويتمثل إسهام آخر في إنشاء نظام عالمي لإدارة المعارف في ما يخصّ المكونات العديدة للحماية الاجتماعية، بدءا بمجموعة أدوات مرجعية دولية تستند إلى دراسات الحالات الإفرادية والمقارنات وتقييمات البرامج،

وشبكة دولية خاصة بالخدمات الإلكترونية المقدّمة للمعوقين والمسنين ترتكز على شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة.

44 - وللحدّ من الفساد في برامج الحماية الاجتماعية وزيادة الخضوع للمساءلة، توصي اللجنة بأن تحتفظ أجهزة الإدارة العامة بسجلات عامة لبيانات المستفيدين من البرامج الاجتماعية.

جيم - إدارة الأداء في مجال الحوكمة، بما في ذلك ما يتصل بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتّفق عليها دوليا في ما يتصل بالتعليم

45 - إن الضغوط المالية على الميزانيات في جميع أنحاء العالم، والشرعية التي تحدّدها الإدارة القائمة على النتائج والاستجابة للمواطنين تسبب جميعها في زيادة التركيز على إدارة الأداء. وتتبّع السيد كيم في عرضه تطور المعارف وأنشطة التنفيذ الملموسة، مشيرا إلى وجود مستويين هما: المنظمات والأفراد. وركّز على النظم العديدة للحوافز والتقييم للأداء الفردي، مثل اتفاقات الأداء، ونماذج الكفاءة، وتوصيفات الوظائف، ولكن نظام ربط الأجر بالأداء هو الآن الأكثر شيوعا. ثم شدّد السيد كيم على أهمية تجاوز الجانب النظري إلى الجانب العملي، وتناول أسباب التشكك في نظام ربط الأجر بالأداء وقد خلف عقد كامل من إعادة هيكلة المؤسسات موظفين منهكين أكثر مما هم ممكَّنين، ومتشككين أكثر مما هم متجدّدين. والأهم من ذلك وجود معايير للتدريب والتثقيف في مجال الإدارة العامة، ووجود قيادة قوية على رأس المنظمة.

46 - وأكّدت السيدة تيرميني في عرضها أن الحوافز المالية الفردية لم تكن أبدا كافية، وأنه على المرء أن يبدأ أولا بالسؤال عن الأداء من أجل أية نتائج مهمّة اجتماعيا؟ وكيف تعرّف المسؤولية الاجتماعية، ولا سيّما في ظل البيئة الجديدة المتميزة بتجزُّء المسؤولية؟ وما هو دور مشاركة الموظفين وأصحاب المصلحة والمواطنين؟ ولا بد، لكي يتوافر موظفو خدمة مدنية متسمون بالروح المهنية والحماس، من تهيئة بيئة اجتماعية مواتية. ولذلك فإن التعليم من السنوات الأولى في المدرسة الابتدائية أمر مهم لنشر ثقافة المسؤولية والاهتمام بالأداء وإعلاء قيمة رفاه الناس. ومن الأدوات المقدَّرة بأقل من قيمتها أيضا التواصل الشبكي الدولي لمساعدة المؤسسات التدريبية.

وقد اتضح لها، خلال عملية إصلاح النظام الإيطالي للتدريب في مجال الإدارة العامة والبحث عن السبل الكفيلة باجتذاب أفضل العناصر من جيل الشباب للعمل في مجال الخدمة العامة، أن معايير التميّز الخاصة بالرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة تمثل مصدرا للإلهام وتكمله مصادر إقليمية والنماذج الأوروبية لتدريب كبار موظفي الخدمة المدنية وشبكات يوروميد (EuroMed)، بمساعدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

47 - وتلا ذلك نقاش ثري حول ممارسات البلدان والصعوبات التي تجابه عند تطبيق نظم تقييم الأداء. وأفادت السيدة رامسينغ بأن بعض الجهات الفاعلة الدولية فرضت عام 1994 استخدام عقود قائمة على الأداء على جنوب أفريقيا، ولكن هذه العقود كانت رديئة النوعية من ناحية عناصر الأداء القابلة للقياس، كما أنها تجاهلت فائدتها للمواطن وسهولة وصوله إليها. ويتعين على المرء تجاوز الامتثال باتّخاذ الإجراءات ضد من لا يحقّق الأداء المطلوب من الوزارات أو الوزراء، وإلا فستتلاشى الثقة بالنظام بأسره. وأشار السيد خان إلى صعوبة تقييم الأداء عندما يكون على الأفراد الاستجابة لمجموعات ومستلزمات متوازية عديدة في آن واحد (مجموعات القوى المحلية، الجهات المانحة، تقديم الخدمات للفقراء). وأضاف السيد أغيلار أن الأداء هو محصّلة عدّة عناصر متراكمة. وأضاف مراقب أن دور الحكومات ليس محصورا في أداء الواجبات فحسب، بل ويشمل أيضا منع بعض الأمور، ولكن ليس بوسع المرء قياس ما يُمنع. وإن ما يجري من تسييس للبيروقراطية، في بنغلاديش على الأقل، يثير كذلك السؤال عمَّن يتولّى عملية التقييم. وتساءلت السيدة نشاش عمّا إذا كانت الحكومات تعتبر التقييم ذا أولوية من الأصل. وأشير إلى وجود توتر في كينيا وجزر البهاما بين أهداف الساسة والمعايير المهنية، وإلى ممارسة ضغوط لجعل الخدمة المدنية أداة في يد نظام حاكم دون غيره.

48 - ومن الخيارات البديلة وضع نظام لترقية موظفي الخدمة المدنية وتحديد أجورهم على غرار النظام المطبّق في سنغافورة، حيث يتوقّف 40 في المائة من المرتب على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على نحو مشابه لما يطبّق في قطاع الأعمال. كذلك، تطبّق المملكة المتحدة نظاما ينطلق من أولويات الحكومة، ثم يستخدم إطارا لتقييم أداء كل فرد على حدة، ثم يتواصل بحوار بنّاء بين المديرين والموظفين. وعلى مستوى مجلس

الوزراء، يدقق رئيس الوزراء بنفسه في أداء وزرائه. وفي الهند، استحدثت الحكومة أهدافا إدارية محدّدة لفرادى موظفي الخدمة المدنية توضع بالتشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وفي باكستان، سهّل برنامج حكومي مدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع نظام لحوافز الأداء في مراكز الشرطة يستند إلى أهداف محدّدة بالتعاون مع المجالس المحلية الأهلية حيث توجد علاقات تلاحم، ومن أمثلة هذه الأهداف محاربة الفساد بإحلال الحوافز محلّ التربّح غير المشروع مع الاستجابة بدرجة أعلى لطلبات المجتمع المحلّي.

49 - وكان هناك توافق كبير للآراء حول أهمية التدريب لتحقيق نتائج أفضل، وبالأخصّ في سياق البيروقراطيات المسيّسة. وقال السيد لونغو إن تحقيق النتائج الإيجابية يتطلب قدرات تقنية هائلة وأفكارا مبتكرة. ففي نهاية المطاف، ليست إدارة الأداء في الأساس سوى إعداد كوادر جيدة من شاغلي المناصب الإدارية العليا. وخلص السيد خان أيضا إلى أنه لن يحقق المرء شيئا ما لم يشغل المناصب العليا في البيروقراطية أشخاص ذوو كفاءات عالية يتقاضون مرتّبات تكافئ على الأقل ما يُدفع في القطاع الخاص. وأكد السيد هاو على أهمية وجود خطة وطنية للتدريب تكون مرتبطة بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وأضافت السيدة زرّوق أن المغرب ينشئ معهدا وطنيا لتدريب موظفي الخدمة المدنية على المستوى المحلي يكمِّل التحوّل إلى اللامركزية. وأيّدت السيدة أويهانارتي اهتمام السيدة تيرميني بتنشئة الناس على المواطنة مبكرا، وأطلعت الحضور على تجربة أوروغواي مع خطة الرئيس سيبال لتزويد كل طفل بحاسوب. ويتمثل التحدي في كيفية تطبيق تلك الفكرة من جوانبها الأخرى الأبعد من مجرّد توزيع الحواسيب. وقد تولّى التدريب 200 شخص، أكثرهم شباب متحمّس فخور، منحه نجاحه أيضا مكانة مرموقة.

توصيات من أجل إدارة الأداء

50 - ينبغي أن تمنح الدول الأعضاء الأولوية لتدريب أكفأ كبار المديرين وتدريب شاغلي أعلى مناصب الخدمة المدنية، ودفع أجور لهؤلاء تكون مكافئة لما يُدفع في القطاع الخاص.

51 - ينبغي أن تحسِّن الدول الأعضاء نظام أجور موظفي الحكومة وأن تنشئ نظاما فعّالا لتقييم الأداء، يتناسب مع تحليل الوظائف وتوصيفها على النحو السليم.

52 - ينبغي أن تدرك الدول الأعضاء أن من خصائص مجال الإدارة العامة ارتباطه بالمجتمع، وأن تدرك من ثم أهمية التثقيف منذ الصِّغر لغرس مفاهيم المواطنة وثقافة المسؤولية التي تقدّر النتائج ذات الأهمية الاجتماعية.

53 - ينبغي أن تنشر المنظمات الدولية والخبراء معايير القياس المرجعية لمؤسسات التدريب، إقليميا وتبعا للسياق، على غرار الجهد المشترك الذي يضطلع به كل من الرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والشبكات الإقليمية.

54 - ينبغي أن تنشئ الدول الأعضاء نظما لتقييم الأداء في مجال الإدارة العامة تنطوي على إشراك المواطنين، بوسائل من قبيل مجالس المجتمعات المحلية والتشاور مع منظمات المجتمع المدني.

دال - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

55 - عرض السيد أغيلار، رئيس لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة ولاية شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، وأعرب عن أسفه لغياب مدير الشعبة لأسباب صحية. ثم عرضت الأمانة العامة مذكّرة (E/C.16/2011/4) تسلّط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها في عام 2010 ونطاق أنشطتها المقرّرة وإطارها الاستراتيجي المقترح للفترة 2012-2013. وتتمثل المجالات الوظيفية الرئيسية للمساعدة التي تقدّمها إلى الحكومات في البحث التحليلي، وتبادل المعارف والتدريب، والدعوة وبناء الشراكات، والخدمات الاستشارية.

56 - والنتائج الثلاث المتوقّعة للفترة 2012-2013 هي: (أ) تحسين إمكانية الحصول على المعلومات وتبادل المعارف من خلال شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة ودراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة؛ (ب) زيادة تيسير الحوار، واتخاذ القرارات والإجراءات بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة العامة التي تحظى بالدعم الفعال بتحسين المنشورات والمنتجات

والخدمات؛ (ج) زيادة قدرة الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي على تعزيز الروح المهنية والمساءلة والتميز في القطاع العام.

57 - وقد تحقّقت في عام 2010 الإنجازات التالية: مواصلة العمل لتسهيل تنفيذ برنامج عمل تونس لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وخاصة في مجالات الحكومة الإلكترونية، وحوكمة الإنترنت، وتعزيز التعاون *2010*[(2)]؛ ومواصلة تبادل المعارف والأنشطة التدريبية عبر موقع الأمانة العامة (http://www.unpan.org/dpadm)، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة ومدرستها الإلكترونية الشبكية، وتنظيم حلقات العمل التدريبية؛ وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات في أفريقيا وآسيا وأوروبا؛ وإيفاد 30 بعثة استشارية إلى 25 بلدا؛ وإقامة شبكة من موظفي الخدمة العامة الأفارقة؛ وتحقيق زيادة بنسبة 20 في المائة في طلبات الترشيح لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة. وقد أوشك الانتهاء من إقامة القاعدة التقنية لدراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة - وهي أداة للبحث وتقديم الإسهامات لمساعدة الحكومات على اتخاذ القرارات في مجال الإدارة العامة استنادا إلى الأدلة وقاعدة بيانات لأغراض التحليلات التي تجريها الشعبة في ما يتعلّق ببناء القدرات - للمرحلة الأولى من المحتوى، ويشمل ذلك مدوّنات قواعد سلوك الإدارة العامة ومدوّنات التخصّصات المهنية التي قد ينتمي إليها أيضا موظفو الخدمة المدنية؛ والحقوق الدستورية المتصلة بإشراك المواطنين؛ والسياسات والأطر القانونية والاستراتيجيات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية؛ والمجالس الاقتصادية والاجتماعية؛ وتوصيفات شاغلي منصب كبير موظفي الإعلام؛ والتشريعات المتعلقة بحرية الإعلام وبخصوصية البيانات وحمايتها.

58 - وهنّأ أعضاء اللجنة الأمانة العامة وأشادوا بها لما حققته من إنجازات في عام 2010، وللحجم والنطاق الباهرين اللذين اتسمت بهما أنشطتها،

(2) *World Public Sector Report: Reconstructing Public Administration after Conflict* (United Nations publications, Sales No. E.10.II.H.1).

ولا سيما في ظلّ محدودية الموارد في الوقت الحالي. وخصّت السيدة رامسينغ بالذكر النتائج الباهرة التي حققتها الشبكة الأفريقية للموارد البشرية على صعد تبادل المعلومات وإضفاء الصبغة المهنية على ذلك التخصّص وتحسين صورته من مجرّد إدارة غير ذات شأن إلى عنصر ذي أهمية حاسمة للحوكمة الفعّالة. واقترحت السيدة سانر استهداف المديرين التنفيذيين أيضا كما يفعل جهاز الإدارة العامة في الكومنولث. وأعرب السيد كيم عن رضاه عن شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، وإن كان القلق يساوره إزاء توفير التمويل لها لضمان استمراريتها. وطرح السيد فوست سؤالا بخصوص الصلات مع كل من لجنة النطاق العريض ومؤسسة بوابة التنمية (Development Gateway) التابعة للبنك الدولي وموقع Globethics.net. ونبّه السيد خان إلى أن المشكلة لا تكمن في المعلومات وإنما في ضعف القدرات على صعيد الإنفاذ، ولذا فإن توفير المعلومات الواقعية والاضطلاع بجهود الدعوة في ما يخصّ بلدانا هياكل حوكمتها ليست مثالية ولكنها استطاعت حل مشاكلها على صعيد التنمية السياسية والاقتصادية سيشكّلان إسهاما مهمّا. وأعربت السيدة بيثيل عن قلقها من عدم مرور الرسالة التي مؤدّاها أن الحكومة الإلكترونية أداة تمكينية تصبح بواسطتها الحكومة أفضل، وأنها ليست مجرّد مجموعة من الأجهزة إلكترونية. وحثّ الأعضاء الأمانة العامة على إطلاعهم بانتظام على التطورات في تنفيذ توصياتهم، وذلك بواسطة البريد الإلكتروني ومن خلال الموقع الشبكي للأمانة العامة.

التوصيات

59 - قدّم أعضاء اللجنة التوصيات التالية بالإضافة إلى التوصيات المحدّدة التي أصدرتها الأفرقة العاملة لكل فرع من فروع الشعبة.

60 - ينبغي أن توفّر الأمانة العامة تحليلات نوعية وكمّية للمعلومات الموجودة في قواعد بيانات شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، وأن تحدّد ما يفسّر الحقائق الكامنة وراء تلك البيانات، وتربط هذا الفهم بصورة أوثق بالخدمات الاستشارية الميدانية (السيدة سانر). وفي ما يتصل بقوانين الحكومة المفتوحة تحديدا، تفترض البيانات المتعلقة بالأطر القانونية خطأ أن الحكومات تحترم قوانينها (السيدة أويهانارتي). كيف تؤخذ القضايا الجنسانية

في الاعتبار؟ وهل يجري تطبيق القوانين المتصلة بهذا الأمر ورصدها (السيدة زروق)؟

61 - ينبغي أن تضع الأمانة العامة نشاطا لبناء القدرات مشتركا بين شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة بهدف تعزيز الإجراءات الملموسة على صعيد مساعدة المؤسّسات التدريبية في مجال الإدارة العامة، وذلك بطرق منها على سبيل المثال نشر الأدوات والممارسات الجيدة وسبل استبقاء المهنيين الأكفاء (السيدة تيرميني؛ السيد هاو).

62 - ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة، في إطار سعيها إلى إضفاء الطابع المهني على الإدارة العليا، بدور النقطة المرجعية والجهة المروّجة، كقيامها بإطلاع مختلف الجهات على الميثاق الأيبيري الأمريكي في أمريكا اللاتينية، والمساعدة على تعلّم التعاون والعمل الجماعي، بل وعلى اكتساب قابلية العمل المشترك مع القطاع الخاص والمنظمات الاجتماعية (السيد لونغو).

63 - ينبغي أن تساعد الأمانة العامة المؤسسات التدريبية على رصد وتقييم نوعية أدائها وأثره، ويمكن القيام بذلك عن طريق فرقة عمل تابعة للرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة تضطلع بعمل مشترك مع شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية (السيدة تيرميني).

64 - ينبغي أن تجمّع الأمانة العامة معلومات عن الوقائع وعن حالة إدارة المحفوظات والسجلات، وأن تدعم بناء القدرات لكي تصبح هناك إدارة جيدة للمحفوظات، ولا سيما في مجال الإدارة العامة (السيد فوست؛ السيدة أويهانارتي).

65 - ينبغي أن تعرض الأمانة العامة نتائج البحوث كخيارات، لا كحلول معممة (السيد خان).

66 - ينبغي أن تتعامل الأمانة العامة مع جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة باعتبارها كنزا زاخرا بالابتكارات التي يمكن استخدامها في حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات، وذلك بالتعاون مع المسؤولين التنفيذيين وفي شراكات مع الجامعات (السيدة ويليامز).

67 - ينبغي أن توفّر الأمانة العامة المعلومات وأن تضطلع بأنشطة الدعوة بخصوص تطبيق النظم الرقابية لاقتصاد السوق (السيد راو).

هاء - الجلسة المعنية بالطُرق الابتكارية لإثراء التعاون بين لجنة الخبراء والشعبة

68 - واصلت اللجنة في دورتها التاسعة تطبيق الفكرة الابتكارية التي جرى في إطارها تقسيم اللجنة إلى ثلاثة أفرقة عاملة، واحد لكل فرع من أفرع الشعبة. وفي الأفرقة الثلاثة جميعها، التمس أعضاء اللجنة سبل الاستفادة من اللجنة بين الاجتماعات السنوية لتسهيل إقامة حوار بين الأعضاء يكون أكثر تركيزا على النواحي الفنية والتواصل بشكل أوثق مع الأمانة العامة عبر وسائل كالإنترنت أو البريد الإلكتروني.

1 - الفريق العامل الأول

القدرات في مجال الإدارة العامة: التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية

69 - انصبّ تركيز مناقشات الفريق العامل على ثلاث قضايا يشملها عمل الفرع، هي: إعادة الإدارة العامة في البلدان الخارجة من النزاعات، ويشمل ذلك وضع نموذج لمجموعة أدوات مقترحة؛ وبناء القدرات لإدارة الموارد البشرية في القطاع العام، وهو الجهد الذي تكلّل بأكبر قدر من النجاح في أفريقيا؛ وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة:

(أ) أوصى الفريق العامل، وقد أعجبته الجوائز، بتخصيص وقت في اجتماعات اللجنة للحالات المتعلقة بالجوائز، وباستخدام دراسات الحالة الإفرادية المتعلقة بالجوائز، والتي تتناول الأفكار الابتكارية وتسعى إلى الإجابة على سؤال أي المساعي ينجح ولماذا، بما في ذلك نشر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأعمال الفائزة بالجوائز عن الأعوام 2003 إلى 2009، في بناء القدرات والتدريب في مجال الإدارة العامة وأيضا من خلال التوسّع في إقامة الشراكات مع الجامعات، وبقيام الشعبة بصياغة ونشر دليل مختصر وبسيط عن الجوائز وإجراءات التقدّم بطلبات الترشيح، وهذا ليس بقصد زيادة المعرفة بالجوائز فحسب، بل وأيضا لتفادي احتكار بعض البلدان أو المناطق للجوائز؛

(ب) رأى الأعضاء أن فكرة إعداد "مجموعة أدوات لإعادة بناء الإدارة العامة بعد انتهاء النزاع" هي فكرة واعدة جدا، ولكنهم حذروا من أن تكون ذات طابع إملائي أكثر مما ينبغي، ولذا رأوا أن تسمّى باسم آخر، وأن تعكس تنوع الظروف والخيارات، وأن تكون عملية المنحى، وأن تقدّم حلولا ممكنة للزعماء السياسيين والقائمين على الإدارة العامة الباحثين عن أفكار سريعة بخصوص مسائل محدّدة. وأوصي باتخاذ ثلاث خطوات إضافية، هي: جعل مجموعة الأدوات أكثر تفاعلا، على غرار ويكيبيديا؛ وتحويلها إلى ما يشبه الشبكة بتحديد شخص على الأقل لكل دراسة حالة إفرادية يكون مكلفا شخصيا بتلقي الاتصالات مباشرة بخصوص تلك التجربة؛ وإجراء استقصاء على الإنترنت للذين مرّوا بهذه العمليات لمعرفة ما لديهم من أسئلة هامة في صميم الموضوع.

2 - الفريق العامل الثاني

إدارة التنمية وإشراك المواطنين

70 - ركّز الفريق العامل على خطة الفرع لعام 2011 بخصوص إشراك المواطنين، مفرّقا في ذلك بين مفهوم إشراك المواطنين بحيث يقومون بدور جاد وبين مجرّد المشاركة؛ وعلى منع الفساد؛ وعلى سبل الحصول على المعلومات العامة عن تقديم الخدمات العامة:

(أ) أشار الفريق على الفرع، في ظلّ محدودية الموارد، أن يحصر نطاق المسائل التي يتناولها بعمله التحليلي، وأن يمنح الأولوية للمسائل ذات الأثر الأكبر، على ما يبدو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يحافظ على التوازن بين البحث والتحليل وإسداء المشورة إلى البلدان في مجال صنع السياسات، وأن يدرك مدى ما تستغرقه مهمّة استكمال دراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة من وقت؛

(ب) استكشف الفريق عدّة سبل للاستفادة من إشراك المواطنين في تعزيز الإدارة العامة، ولاتّباع النهج التشاركية في الحكم المحلي لأغراض تقديم الخدمات العامة، ولمنع الفساد بزيادة الخضوع للمساءلة؛

(ج) أبدى الأعضاء الذين حضروا حلقة العمل التي عُقدت عام 2010 في برشلونة بخصوص إشراك المواطنين إعجابهم بما اتسمت به حلقة

العمل من أهمية وجودة، كما أبدوا إعجابهم بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالمتابعة، وشجّعوا الفرع على الاضطلاع بجهود مماثلة في عام 2011.

3 - الفريق العامل الثالث

تطوير الحكومة الإلكترونية

71 - انصبّ تركيز الفريق العامل على مناقشة مفاهيمية لأهمية الحكومة الإلكترونية وأداة قياس وتقييم جاهزية الحكومة الإلكترونية:

(أ) أوصى الفريق العامل بأن تدعم اللجنة ككل توافقا للآراء حول المبدأ القائل إن تطوير الحكومة الإلكترونية يمثل فرصة خاصة للحكومات لكي تحسّن من الإجراءات وتدفقات العمل، ودرجة الكفاءة وإشراك المواطنين وفرص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوجه عام. وينبغي أن تكون هناك سياسة حوافز لتطوير الحكومة الإلكترونية كجزء من إصلاح الخدمة المدنية. وتشمل الحكومة الإلكترونية وسائل الاتصال المحمولة، وهي مسألة تمكين بقدر ما هي مسألة تكنولوجيا إلكترونية؛

(ب) أوصى الفريق بتوثيق الروابط بين اللجنة ولجنة النطاق العريض عملا بالمبدأ ذاته، وهو تعزيز فعالية الإدارة العامة، وحثّ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على استغلال ما بينها وبين لجنة النطاق العريض من علاقة على صعيد الانتماء المؤسسي لتقديم دعم إضافي إلى أجهزة الإدارة العامة في البلدان النامية؛

(ج) اتفق الفريق العامل على أهمية أداة قياس وتقييم جاهزية الحكومة الإلكترونية ودورها الرئيسي كأداة لصنع السياسات تولّد نواتج محددة، وأهمية مواصلة دعمها، وأهمية الاستعانة بأعضاء اللجنة عن طريق الاتصالات غير الرسمية لمواصلة تطوير الأداة؛

(د) أكد الفريق على ما بين أنشطة الفرع والشعبة من صلات تكاملية لا تتجزأ، محذّرا من خطورة الفصل بين الجوانب التكنولوجية والجوانب المعيارية والتحليلية والمتصلة بتنمية القدرات.

واو - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة المقبلة للجنة الخبراء والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة

72 - وافقت اللجنة في عام 2010، على اعتماد برنامج متعدد السنوات للفترة 2011-2013 موضوعه ”الحوكمة العامة من أجل تحقيق نتائج كفيلة بتحسين نوعية حياة البشر“، على أن يُختار موضوع فرعي مختلف في كل عام. والموضوع الفرعي للدورة الحادية عشرة هو ”كيفية تحسين الحوكمة العامة المحلية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية“. وسيعدّ خبراء مختارون من اللجنة ورقات عن ثلاثة مواضيع: الحوكمة على المستوى الحكومي الدولي والأنظمة الحكومية الدولية؛ وبناء القدرات في مجال الخدمات العامة لأغراض التنمية على الصعيد المحلي؛ والشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين.

73 - ووافقت اللجنة على عقد دورتها الحادية عشرة في الفترة من 16 إلى 20 نيسان/أبريل 2012، وعلى توصية الرئيس بأن توضع إجراءات لانتخاب أعضاء مكتب اللجنة، وبأن تبدأ الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر لإتاحة الوقت الكافي للترشّح والتصويت قبل انعقاد الدورة الحادية عشرة. ووافقت اللجنة على إعداد ورقات مؤتمرات وورقات ومناقشة في كل عام بخصوص إحدى القضايا الناشئة وبخصوص موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووافقت أيضا على أن تستمر المناقشات على الإنترنت، وأن يجري التصديق على نتائجها، بما في ذلك الانتخابات، عبر البريد الإلكتروني. ووافقت اللجنة على جدول الأعمال التالي ليقرّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - الحوكمة العامة والإدارة العامة على الصعيد المحلي من أجل تحقيق النتائج:

(أ) الحوكمة على المستوى الحكومي الدولي والأنظمة الحكومية الدولية؛

(ب) بناء القدرات في مجال الخدمات العامة لأغراض التنمية على الصعيد المحلي؛

(ج) الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين.

4 - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.

5 - جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء.

74 - واعتمدت اللجنة مشروع تقرير دورتها العاشرة.

المرفق

قائمة الوثائق

E/C.16/2011/1	2	جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال
E/C.16/2011/2	3	الحوكمة العامة من أجل تحقيق النتائج: إطار مفاهيمي وتشغيلي
E/C.16/2011/3	3	الحوكمة العامة من أجل تحقيق النتائج: قدرات الدول على الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات/الكوارث وسياسات الحماية الاجتماعية
E/C.16/2011/4	5	استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

190511 190511 11-32082 (A)
1132082

الرجاء إعادة استعمال الورق